

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



أسواق النفط العالمية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد السابع والخمسون - نوفمبر/تشرين ثاني - السنة الخامسة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

جسر التنمية

المحتويات

أسواق النفط العالمية

إعداد : أ. حسّان خضر

أولاً : مقدمة

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وقد لعب دوراً مؤثراً وفعالاً في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية. وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدراً رئيسياً للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكّل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حدٍ سواء. ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم بل تمتد وبشكل أكبر في أوقات الحروب والأزمات.

ويمكن اعتبار النفط وبحق سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين، الذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطية نظراً للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر. وقد أدى وجود النفط ومنتجاته المختلفة إلى حفز التفكير بخلق وتطوير الأجهزة والتقنيات الحديثة من سيارات وطائرات أو غيرها. وتزداد أهمية النفط يوماً بعد يوم، وذلك تبعاً لتعدد وتزايد خدماته واستعمالاته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً : لمحة تاريخية

إن التاريخ التجاري الحديث للنفط قصير نسبياً ومثير للاهتمام، فقد شهد نمواً وتطوراً لافتاً خلال الخمسين عاماً الأخيرة عندما استطاعت التقنية الحديثة في الصناعة من استغلال إمكاناته الكامنة وقيمته ليحل بالتالي محل الفحم. كما أن الكثير من التطورات الصناعية السريعة التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت ممكنة نتيجة لاستخدام النفط كمصدر رخيص ومتوفر للطاقة. ويعتبر النفط المصدر الأول للطاقة، حيث يمثل حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي، يليه الفحم ثم الطاقة الكهرومائية فالطاقة النووية. ويتوقع أن تستمر سيطرة النفط لمقابلة الحاجة المتزايدة للطاقة من جهة مع استمرار توسع الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، فقد عرفه إنسان العراق القديم، والإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفيتي، والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية. وكانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الإنكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة وخروجها مع الغاز الطبيعي. ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية إستعمال النفط الخام قديماً للأغراض

الطبية ولمنع تسرب الماء وفي بعض الأحيان للتشحيم والإنارة، كما استخدم كإسفلت في المباني ورصف الطرقات.

ويُقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت شوش في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريباً، كما يُعتقد بأن الصينيين كانوا يستخرجون النفط والغاز بواسطة أنابيب الخيزران وحفارات من معدن البرونز منذ القرن الثالث قبل الميلاد. ويزعم البعض أن أول بئر نفطية تم حفرها كانت بالقرب من تشارلستون غربي فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1806. ولكن معظم المراجع ترجح أن أول حفر وإنتاج تجاري للنفط بدأ عام 1859 بالقرب من مدينة نيتسفيل في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الكولونيل الأمريكي أدوين ل. دريك (Edwin L. Drake). وقد بلغ عمق ذلك البئر 69.5 قدم، وكان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميلاً. وقد اعتبر ذلك التاريخ بدء عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية.

ونتيجة للاستكشافات الجديدة في مناطق عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ورومانيا وصل إنتاج النفط في عام 1861 إلى حوالي 2.1 مليون برميل، ليرتفع في عام1880 إلى حوالي 30 مليون برميل. ولم يأت عام 1900 حتى كانت كثير من الدول قد دخلت في مجال إنتاج النفط، خاصة أقطار بيرو وجزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا حالياً). أما عن نفط الشرق الأوسط والعالم العربي، فقد حفرت أول بئر في مصر عام 1911 وفي إيران عام 1913. وفي خمسينات القرن الماضي بدأت العديد من الدول العربية باستكشاف النفط وتصديره إلى الكثير من الدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي لهذه السلعة الهامة، وقد ازداد إنتاج النفط بشكل رئيسي في كل من العراق، السعودية، إيران والكويت. وفي الستينات دخلت كل من الجزائر وليبيا وإمارة أبوظبي إلى قائمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

ثالثاً: هيكل صناعة النفط

النفط الخام عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة، وتتباين أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية. وتستمد كلمة النفط (البترول) أصلها من اللغة اللاتينية وهي تعني زيت الصخر: Petro = Rock و Oil = Oleume.

ويتكون النفط في الكثير من المناطق في الطبقة العلوية من الأرض على شكل مادة سائلة أو على شكل تكوينات في خزانات في باطن الأرض يمكن استخراجها بواسطة الحفر أو الضخ. وهناك أنواع عديدة من النفط الخام تختلف في كمها ونوعها باختلاف المخابئ التي تحتويها، وباختلاف مواقعها الجيولوجية ومقدار عمقها في باطن الأرض وتكوينها الجيولوجي. فهناك مثلاً مزيج خام برنت، خام غرب تكساس الوسيط، خام دبي، الخام العربي الخفيف، خام بحر الشمال وغيرها. ويمكن تكرير النفط الخام بدرجاته المختلفة للحصول على منتجات مشتقة منه كالبنزين وزيت الغاز والكيروسين وغيرها. وتنطوي دورة إنتاج النفط على مراحل خمس

هي التالية: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق. ويمكن أن تقع مرحلة النقل من موقع الاستخراج إلى مراكز التسويق، إما قبل أو بعد مرحلة التكرير، إذ يمكن نقل النفط قبل تكريره أو بعده. وفي ما يلي عرض ملخص لتلك المراحل:

- المرحلة الأولى: هي التنقيب عن النفط، وتعرف أيضاً بالاستكشاف والاستطلاع. وتتمثل مرحلة الاستكشاف- أي ما قبل الحفر- بوجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود بترول. ويتم ذلك من خلال إجراء المسوحات اللازمة، فهناك المسح الجيولوجي و المسح الجيوفيزيائي وهناك أيضاً المسح الجيوكيميائي. وتتمثل المهمة الرئيسية لتلك المسوحات في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار وتقدير الأعماق على أن يتم أولاً ما يسمى بالحفر الاستكشافي أو الحفر التجريبي، وفي حالة تأكيد هذه التجارب يصبح من المجدي حفر آبار إضافية لتحديد حجم الحوض المنتج للنفط وقابليته للتسويق.

- المرحلة الثانية: وهي مرحلة الإنتاج، حيث يتم إعداد الآبار أو حقل الإنتاج من خلال تجهيزه بالمعدات اللازمة من أنابيب الاستخراج والصمامات بالإضافة إلى أنظمة لتجميع الزيت المستخرج وأجهزة لمعالجة الزيت وفصل الغاز والماء والشوائب عن البترول، ومعدات الضخ وغيرها. وعادةً ما تمر عملية الإنتاج بثلاث مراحل. في المرحلة الأولى يتم استخراج النفط بطريقة طبيعية عندما يكون الضغط داخل المكمن كافياً لرفع الزيت، أما المرحلة الثانية فتتطلب حقن المناطق السفلية من التكوينات الصخرية بالماء، أو المناطق العضوية بالغاز بهدف زيادة قوة الضغط ومن ثم رفع النفط إلى الأعلى. وتشتمل المرحلة الثالثة على استغلال الاحتياطيات القابلة للاستخراج، بحيث يتم تقليل لزوجة النفط الخام لتسهيل حركته داخل الحقل البترولي نحو آبار الإنتاج.

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة نقل النفط. يعتبر نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مراكز تكريره واستهلاكه صناعة عالمية لما تمثله هذه السلعة من أهمية في التجارة الدولية وفي الاستهلاك. تتمثل عملية نقل النفط بأربعة أنواع: (1) نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك، (2) نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى معامل التكرير، (3) نقل المنتجات المكررة من معامل التكرير إلى أماكن الاستهلاك، (4) النقل من مناطق الإنتاج التي يتوفر بها معامل تكرير إلى أماكن الاستهلاك. ولنقل النفط في جميع الأحوال، فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى مؤسسات تعمل خارج الصناعة النفطية مثل الناقلات البحرية وخطوط الأنابيب.

- المرحلة الرابعة: هي مرحلة التكرير، التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات الأساسية من النفط الخام. وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة (مثل الغاز والبنزين) والمنتجات الوسطى (مثل الكيروسين وزيت الغاز وزيت التدفئة) والمنتجات الثقيلة

(مثل زيت الوقود الذي يستخدم في محطات توليد الكهرباء ومراجل السفن والإسفلت). وتختلف نسبة مكونات برميل النفط الخام بين منطقة وأخرى. وبالإمكان تقسيم مراحل التكرير التي تتم في المصافي إلى ثلاث:

- العمليات الطبيعية: لا يحدث بها تغيرات في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية المتواجدة في النفط الخام.
- العمليات التحويلية: يحدث فيها تغيير من خلال عمليات التكسير، التضخيم، والتهذيب.
- عمليات المعالجة: تساعد على ضبط مواصفات المنتجات عن طريق إزالة الشوائب مثل المركبات الكبريتية والأوزونية وبقية المعادن.

شهد الاحتياطي العالمي من النفط الخام تزايداً ملموساً خلال الخمسين سنة الماضية نتيجة الاكتشافات الجديدة.

- <u>المرحلة الخامسة</u>: هي مرحلة التوزيع والتسويق، حيث تشمل هذه المرحلة بيع المنتجات النفطية وتوزيعها. وكما أسلفنا، فلكل نوع من أنواع نفط الخام مواصفاته الخاصة به، التي تحدد المنتجات التي يمكن إنتاجها منه، وبالتالي فإن الطلب على مصفاة معينة يمكن أن يتغير من حين لآخر حسب نوعية الطلب ولأسباب فصلية أو إقتصادية أو بيئية. وتحدد الأسعار عادةً لأي من المنتجات المكررة بناءً على اعتبارات ومواصفات فنية بالإضافة إلى أخرى إقتصادية وجغرافية.

رابعاً: احتياطي النفط العالمي

يعرّف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف. ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، ويعرّف بأنه المعروف والمؤكد من كميات النفط في باطن الأرض. وتقدّر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضاً وطولاً وسمكاً. ويمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف نعرض فيما يلي ما هو الأكثر شيوعاً منها وهي:

1. الاحتياطي المثبت (المؤكد): وهو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية إستخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية وبالظروف الاقتصادية والتقنية المتوافرة.
2. الاحتياطي المرجح وجوده: هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها والتأكد من إحتياطها الثابت سواء تلك التي يمكن الحصول عليها من

تستحوذ دول الشرق الأوسط على حوالي 57٪ من الاحتياطيات العالمية المثبتة من النفط الخام.

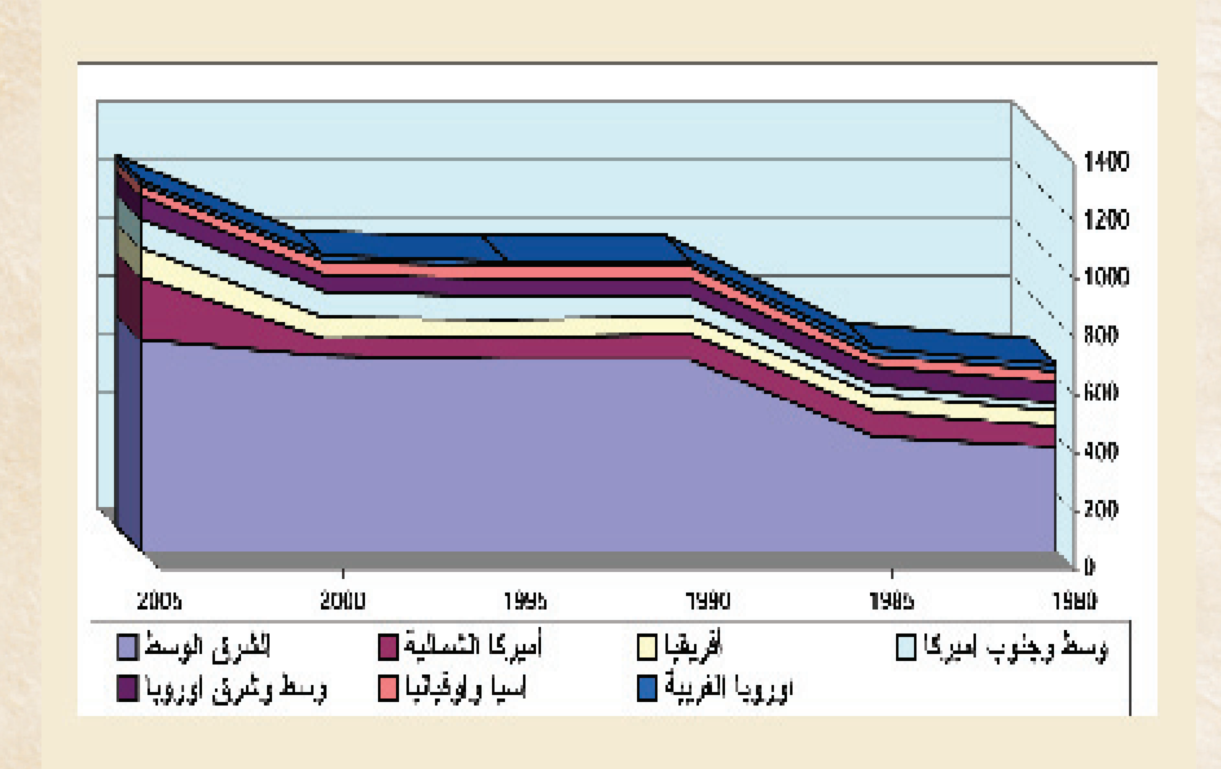
الامتداد الأفقي أوالعمودي للطبقات المنتجة للنفط، أو الكميات التي يمكن استخلاصها نتيجة تطبيق وسائل الاستخلاص الثانوية أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الإنتاجي بعد، والتي توجد دلائل على احتوائها للنفط.

3. **الاحتياطي الممكن:** هي مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده والكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة والممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن إستثماره واستغلاله.

4. **الاحتياطي المحتمل:** هي عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها واستخلاصها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، والتي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض.

والجدير بالذكر أن الاحتياطي النفطي العالمي قد شهد تزايداً ملموساً خلال السنوات الخمسين الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت. فقد ارتفعت تلك الاحتياطيات من حوالي 644 بليون برميل عام 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل عام 2005، أي بزيادة بلغت

شكل رقم (1) الاحتياطي العالمي المثبت من النفط (1980-2005)



جدول رقم (1) الدول العشر الأوائل من حيث حجم الاحتياطيات المثبتة (يناير 2005)

الدولة	بليون برميل	نسبة من الاحتياطي العالمي (%)
المملكة العربية السعودية	261.900	20.5
كندا	178.800	14.0
إيران	125.800	9.8
العراق	115.00	9.0
الكويت	101.500	7.9
الإمارات العربية المتحدة	97.800	7.6
فنزويلا	77.226	6.0
روسيا	60.000	4.7
ليبيا	39.000	3.0
نيجيريا	35.255	2.7

المصدر: إدارة الطاقة الأمريكية www.eia.doc.gov .

ارتبط اتساع الإنتاج بنظريات تكوين النفط وجيولوجية المناطق مع ارتفاع الحاجة إليه اجتماعياً ،اقتصادياً وصناعياً.

حوالي الضعف (شكل رقم 1). وقد استحوذت دول الشرق الأوسط على الحصة الكبرى من تلك الاحتياطيات والبالغة حوالي 729 بليون برميل أي ما نسبته 57% (شكل رقم 1)، في حين تمتلك المملكة العربية السعودية حوالي 20.5% من الاحتياطي العالمي من النفط محتلة بذلك المرتبة الأولى (جدول رقم 1).

ورغم ذلك، فإن النفط يبقى مادةً ناضبةً، حيث أن الكميات المتاحة منه سواء كانت معروفة، أو متوقع اكتشافها، أو ممكن استخراجها، هي كميات غير متجددةً، وبالتالي، فإن كل استعمال يقلص من الإجمالي المتاح و يزيد من كلفة الاستخراج المستقبلية منه. ومن هذا المنطلق، فإن البشرية تجد نفسها مضطرة للبحث بثلاثة أمور أساسية وهي:

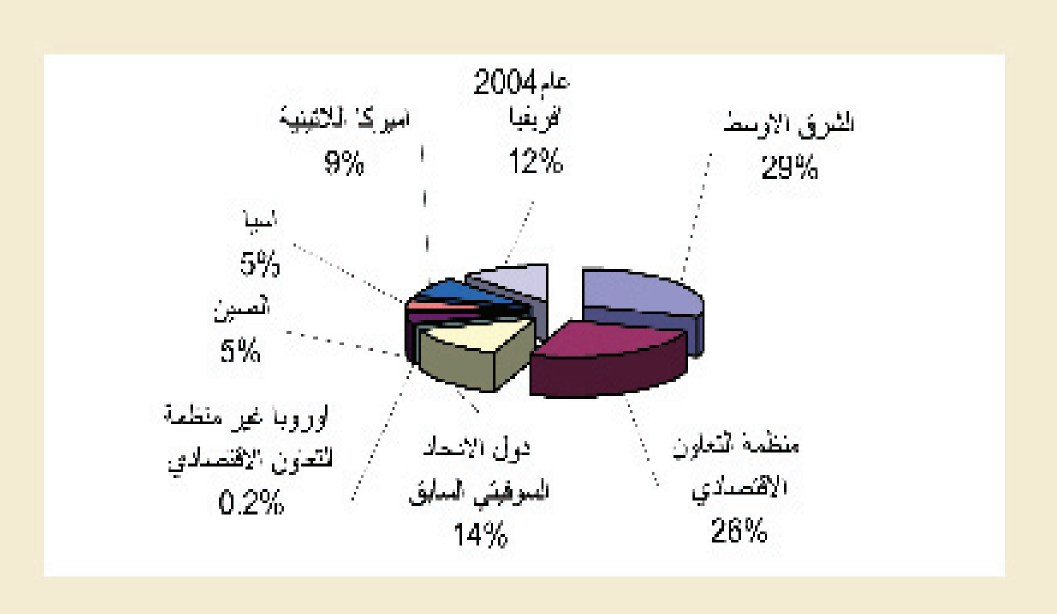
1. التوفير باستعمال النفط.
2. البحث عن مكامن نفطية جديدة وتطوير أساليب الاستخراج.
3. البحث عن بدائل للنفط والطاقة وتطويرها تقنياً واقتصادياً.

خامساً: الإنتاج والمعروض العالمي من النفط الخام

تطّور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحاري الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم. كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة. ولاشك أن هذا الاتساع في مناطق



شكل رقم (2) الإنتاج العالمي من النفط الخام حسب المناطق



وحقول الإنتاج في العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً وبصورة علمية واقتصادية بنظريات تكوين النفط وجيولوجية المناطق، كما أن ارتفاع الحاجة إليه اجتماعياً واقتصادياً وصناعياً وعسكرياً قد جعل من النفط ومشتقاته ركناً أساسياً في الحياة البشرية.

ومن الواضح من خريطة الإنتاج العالمي التركيز الكبير في مناطق الصخور الرسوبية، لاسيما في منطقة الخليج العربي وحوض البحر الكاريبي وخليج المكسيك وأجزاء معينة من الولايات المتحدة الأمريكية وسواحل بحر قزوين وأجزاء من دول الاتحاد السوفيتي السابق وشمال أفريقيا، وبحر الشمال، وكذلك استراليا وكندا وآلاسكا وبعض دول الشرق الأوسط.

على المستوى الإقليمي، يتوزع إنتاج النفط الخام في الوقت الحاضر بشكل أساسي حسب بيانات عام 2004 في منطقة الشرق الأوسط (29%) من الإنتاج العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 26%، دول الاتحاد السوفيتي السابق 14%، تليها أفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين وآسيا (شكل رقم 2).

أما على صعيد الدول فلا زالت المملكة العربية السعودية تتبوأ مركز الصدارة من حيث إنتاج النفط الخام، فقد بلغ متوسط إنتاجها اليومي عام 2004 حوالي 10.37 مليون برميل، تليها روسيا 9.27 مليون برميل يومياً، فالولايات المتحدة الأمريكية 8.69 مليون برميل، ثم إيران فالمكسيك فالصين (جدول رقم 2). وفي عام 2004، بلغ متوسط إنتاج دول أوبك اليومي حوالي 30.16 مليون برميل من متوسط إجمالي الإنتاج العالمي البالغ 72.48 مليون برميل يومياً أي ما نسبته حوالي 42% في حين بلغت حصة

جدول رقم (2) أبرز الدول المنتجة والمصدر للنفط الخام عام 2004
(مليون برميل يومياً)

التسلسل	الدولة	●الإنتاج
1.	المملكة العربية السعودية	10.37
2.	روسيا	9.27
3.	الولايات المتحدة الأمريكية	8.69
4.	إيران	4.09
5.	المكسيك	3.83
6.	الصين	3.62
7.	النرويج	3.18
8.	كندا	3.14
9.	فنزويلا	2.86
10.	الإمارات العربية المتحدة	2.76
11.	الكويت	2.51
12.	نيجيريا	2.51
13.	المملكة المتحدة	2.08
14.	العراق	2.03

*يشمل إجمالي إنتاج النفط: النفط الخام، الغاز الطبيعي المسال، المكثف وبعض السوائل.

المصدر: إدارة الطاقة الأمريكية www.eia.doc.gov .

دول خارج أوبك حوالي 58% وأبرزها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد السوفيتي السابق، فالصين والمكسيك والنرويج وكندا.

أما بالنسبة للمعروض العالمي من النفط الخام، فإنه يخضع لعدد من المحددات في مقدمتها حجم الطلب على النفط، حيث يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند مستوى الأسعار السائدة في السوق. ويدخل في محددات الطلب مستوى أسعار المشتقات النفطية التي تتضمن قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك. ويتحدد العرض أيضاً بمدى توافر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين، إذ ليس صحيحاً أن توفر إحتياطيات نفطية كبيرة يعني سهولة زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، حيث يستلزم ذلك تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالتقنيات والوسائل القادرة على استخراج النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة. كما يعتمد ذلك على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب والتنمية وعلى مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات. وحتى إذا ما توفرت الاستثمارات المطلوبة فإن هناك محددان يقيدان الإنتاج: أولاً، لا يصح تجاوز المستوى الذي تحدده الاعتبارات الفنية بما لا يضر الخزان الأرضي ويؤثر سلباً على حجم ما يمكن استخلاصه من النفط على مدى عمر الحقل، وثانياً، يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط

لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره تحقيقاً لمورد نقدي يلبي إحتياجاتها الحالية أو

يشكل اسهلاك النفط حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي من الطاقة.

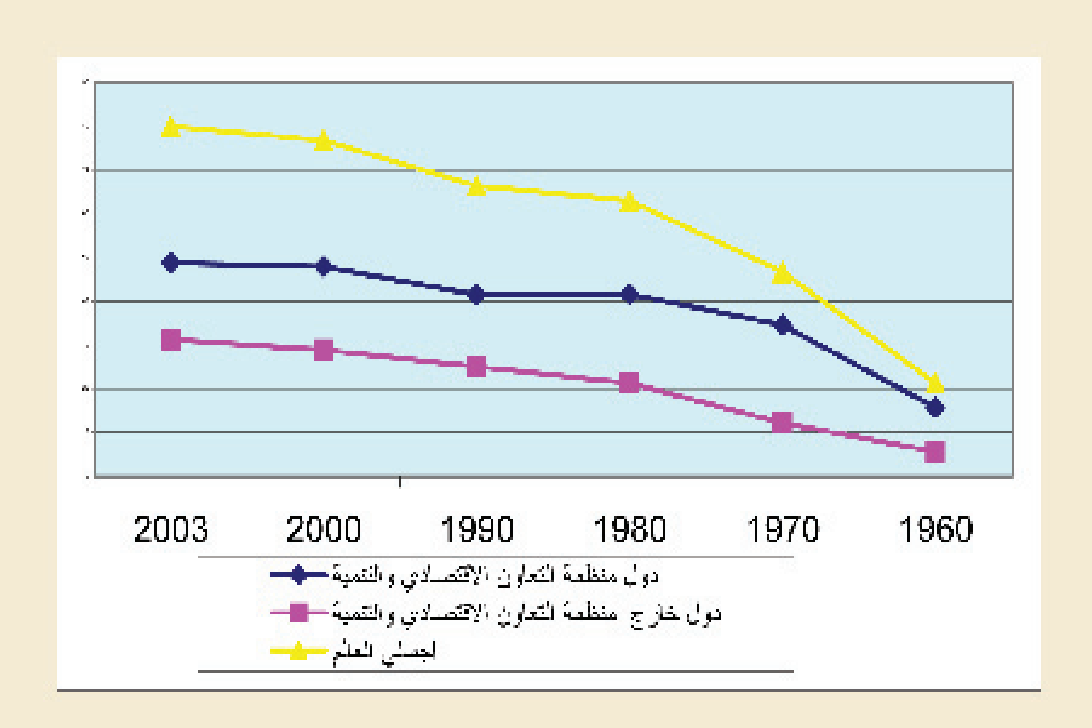
المستقبلية.

وفي هذا الإطار، تتصدر المملكة العربية السعودية أيضاً الدول المصدرة للنفط حيث بلغ المتوسط اليومي عام 2004 حوالي 8.73 مليون برميل يومياً تلتها روسيا بـــ 6.67 مليون برميل يومياً، فالنرويج 2.91 مليون برميل، ثم إيران وفنزويلا فالإمارات العربية المتحدة والكويت.

سادساً: الطلب العالمي على النفط

إرتبط التوسع في الطلب على النفط في النصف الأول من القرن الماضي إرتباطاً وثيقاً بنمو صناعة السيارات، كما أن تطور التقنية وتطور أساليب الحياة ومع ما رافق ذلك من توسع سريع لنمط المساكن ذات العائلة الواحدة والتمدد العمراني قد أدى إلى زيادة

شكل رقم (3) الاستهلاك العالمي من النفط الخام 1960-2003
(مليون برميل/يوم)



معدلات الاستهلاك، هذا فضلاً عن التطور الصناعي الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين. وقد كانت عملية إعادة تعمير أوروبا في فترة ما بعد الحرب بموجب خطة مارشال مرتكزة بشكل أساسي على تقنيات الإنتاج الأمريكي التي مثلت توسعاً جوهرياً في الطلب على الطاقة بأشكالها المختلفة، وعلى وجه الخصوص منها النفط.

وفي نفس السياق، تبقى حقيقة قائمة هي اعتماد أوروبا الغربية واليابان على النفط كأحد مصادر الطاقة بسرعة كبيرة إبان الحرب العالمية الثانية. وينطبق هذا بشكل خاص في مجال الطاقة الصناعية، حيث ارتفع نصيب النفط في الاستخدام العام للطاقة في العديد من الدول الأوروبية إلى معدل يفوق كثيراً ما كانت عليه الولايات المتحدة ذلك على الرغم من أن معدل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية ظل أعلى بكثير.

تستهلك الدول الصناعية حوالي ثلث الاستهلاك العالمي من النفط.

وبالرغم من أن الدول الصناعية لازالت تعتبر المستهلك الأكبر للنفط في العالم، حيث تبلغ حصتها من إجمالي الاستهلاك العالمي حوالي 60% خلال عام 2004. إلاّ أن اللافت أن معدل النمو السنوي خلال الفترة بين عامي 1960 و 2003 قد كان أقل للدول الصناعية عنه لدى الدول النامية. فقد بلغ معدل نمو الاستهلاك السنوي لدول منظمة التعاون الاقتصادي (أي الدول الصناعية) من النفط حوالي 4.8% سنوياً خلال الفترة المشار إليها مقابل نمو قدرة 10.7% لدى الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

جدول رقم (3) أبرز الدول المستهلكة للنفط في العالم عام 2004
(مليون برميل يومياً)

التسلسل	الدولة*	الاستهلاك
1.	الولايات المتحدة الأمريكية	20.7
2.	الصين	6.5
3.	اليابان	5.4
4.	ألمانيا	2.6
5.	روسيا	2.6
6.	الهند	2.3
7.	كندا	2.3
8.	البرازيل	2.2
9.	كوريا الجنوبية	2.1
10.	فرنسا	2.0
11.	المكسيك	2.0

* الدول التي استهلكت أكثر من مليوني برميل يومياً خلال عام 2004.

المصدر: إدارة الطاقة الأمريكية www.eia.doc.gov .



أما متوسط نمو الاستهلاك العالمي من النفط الخام خلال نفس الفترة فقد بلغ 6.5% (شكل رقم 3). وتشير الإحصائيات لعام 2004 إلى أن متوسط الاستهلاك العالمي من النفط الخام قد بلغ حوالي 80 مليون برميل يومياً.

أما على صعيد الدول المستهلكة للنفط فتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الاستهلاك العالمي من النفط، حيث بلغ استهلاكها خلال عام 2004 حوالي 20.7 مليون برميل يومياً أي ما يعادل ربع الاستهلاك العالمي، تليها الصين (6.5 مليون برميل يومياً) ثم اليابان (4.5 مليون برميل يومياً) فألمانيا وروسيا (جدول رقم 3). ويمكن قياس إستهلاك الدول حسب استهلاك الفرد فيها، حيث نجد أن استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا هو الأعلى في العالم لعام 2004 ويعادل في المتوسط تقريباً 3 جالون في اليوم الواحد، أما إستهلاك الفرد في بقية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيعادل حوالي 1.4 جالون في اليوم، مقابل حوالي 0.2 جالون في اليوم للفرد في الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما في ما يتعلق بالاستهلاك العالمي حسب أصناف ومكونات النفط، فقد جاء استهلاك العالم من زيت الوقود المقطر بنسبة 26.6% من الإجمالي، ثم بنزين السيارات ما نسبته 25.8%، الكيروسين 2.2%، ومنتجات أخرى 16.6%.

سابعاً: تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه

ترتبط أسعار النفط عادةً بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وينظر إليها على أنها المحرّك لظاهرتي التضخم المرتفع والركود الاقتصادي. وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الرامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل. هذا، وتعتبر عملية تقييم مثل هذه التفسيرات عملية شائكة ومعقدة، وتتطلب قدراً يسيراً من الحذر. ونعرض في ما يلي لبعض من تلك التفسيرات:

أولاً: المنهج الحدّي ومبدأ الندرة

يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض. وبالتالي، فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة (أي محكومة بالنضوب) لابد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وكلما ارتفع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب.

ولكن فرضية كهذه تفقد أهميتها بسبب التطور التقني الذي يكون قادراً على تقليص حجم الطلب، وكذلك بسبب عوامل عدم التأكد التي تحيط ببيانات الاحتياطيات المكتشفة. خاصة وأن هناك فارق بين تقدير الاحتياطي المؤكد وتقرير ما هو متاح بالفعل من النفط.

ثانياً: تحليل أثر المنافسة

يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، حيث يرى هذا البعض أن قوى المنافسة

تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة. ويُعتقد بقوة الاتجاه الانكماشي في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة، ويُدَّعم هذا القول بتحليل يعترف بدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط. وهكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.

ثالثاً: إحتكار القلة

إن هذا المنهج قائم على أن سوق النفط العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة، وبسبب ارتفاع معدل التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة فإن ذلك يحقق للشركات الكبيرة الحجم ميزة تفضيلية هامة من ناحية الكلفة على الشركات الأصغر حجماً. إن أي شركة ستتمتع بمجرد انتهائها من القيام باستثماراتها والبدء بالإنتاج والتصفية والنقل والتسويق بتكلفة أقل لكل وحدة إضافية من الإنتاج، وسيؤدي أي سعر للنفط يزيد عن متوسط التكاليف المتغيرة إلى زيادة حجم الإنتاج حتى الوصول إلى استغلال كامل للطاقة الإنتاجية. وتؤدي التخمة المتوقعة بعد ذلك إلى تراجع في الأسعار. وما أن تصل الأسعار إلى معدل يقل عن التكاليف المتغيرة حتى تتراجع معدلات الإنتاج. ثم تشهد السوق النفطية إنخفاضاً في الطلب يقل عن حجم الإنتاج، لتعاود الأسعار ارتفاعها مجدداً لتبدأ دورة جديدة.

رابعاً: عوامل أخرى

يعتقد العديد من الاقتصاديين بأن بعض النظريات مثل الندرة الطبيعية أو الكلفة الحدية أو احتكار القلة للنفط لا تعتبر بحد ذاتها أساساً مقنعاً لتفسير أسعار النفط، وأن هناك عناصر أخرى مثل سياسات الدول المنتجة، والدول المستهلكة وشركات النفط هي من العناصر التي تساهم في تحديد أسعار النفط أقلها على المدى الطويل. ولكن هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار النفط على المدى القصير، يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. عوامل الطلب: إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملاً مساعداً في تغيير الأسعار.
2. عوامل الإمدادات: إن إرتفاع مستوى إمداد الأسواق العالمية بالنفط يعتبر عاملاً مؤثراً في تراجع سعر النفط والعكس صحيح أيضاً.
3. عوامل سياسية: قد تكون ناجمة عن حروب أهلية أو إضرابات لعمال مصافي النفط، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط.

تعتبر منظمة أوبك أهم منظمة أنشأت من قبل الدول النامية لرعياة مصالحها.

4. العوامل المناخية: تلعب العوامل المناخية دوراً هاماً في تحديد أسعار النفط، حيث أنه كلما كان فصل الشتاء قارساً ولاسيما في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، كلما زاد الطلب على منتجات النفط، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح. كما تلعب المواسم السياحية وسياحة العطلات دوراً هاماً في تحديد سعر النفط.

5. عوامل فنية: قد تكون هذه العوامل ناجمة عن توقف العمل في مواقع الإنتاج أو مصافي التكرير بسبب أعطال فنية معينة تسبب في تراجع إمدادات السوق بالنفط الخام أو منتجاته. كما أن أي نقص في مخزون الدول المستهلكة هي من العوامل المؤثرة في سعر النفط.

6. المضاربات والتوقعات: تلعب المضاربات أحياناً في بورصة النفط العالمية دوراً مؤثراً في تحديد أسعار النفط، لاسيما وأن تلك المضاربات قد تكون مبنية على توقعات المضاربين حيال سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط والعديد من العوامل الأخرى.

ثامناً: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

1. نشأتها وتطورها:

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة 10-14 سبتمبر عام 1960 وذلك بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا. وقد كان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة للنفط خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، والتكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت آنذاك تسيطر على المعروض النفطي؛ وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من قِبَل الدول النامية لرعاية مصالحها.

ويمكن اعتبار العقد الأول من مسيرة منظمة أوبك مرحلة تمهيدية، حيث انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961، تبعتها ليبيا وإندونيسيا في عام 1962، الإمارات العربية المتحدة في عام 1967 فالجزائر عام 1969، ثم نيجيريا في عام 1971. ثم انضمت الإكوادور في عام 1973 والغابون في عام 1975، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا عامي 1992 و 1994 على التوالي. وهكذا، فإن منظمة أوبك تضم في عضويتها حالياً إحدى عشرة دولة ومقرها العاصمة النمساوية فيينا.

تتلخص أهداف منظمة أوبك في سعيها إلى التنسيق لتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء فيها، وذلك بهدف ضمان أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة، هذا فضلاً عن تأمين إمدادات بترولية كافية للدول المستهلكة، وتحقيق عائد مناسب على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية.

2. أبرز المحطات في مسيرة أوبك:

مرّت منظمة أوبك بعدد من المحطات الأساسية بين ستينات وتسعينات القرن الماضي نبرزها كما يلي:

- عقد الستينات: شكّلت هذه الفترة مرحلة تشكل المنظمة من دول نامية لديها نفس التوجهات والتطلعات حيال ثرواتها النفطية في مواجهة الشركات النفطية العالمية. كما تم تشكيل سكرتارية المنظمة التي نقلت مقرها عام 1965 من جنيف إلى فيينا.
- عقد السبعينات: تحولت المنظمة إلى لاعب أساسي على الساحة العالمية حيث تمكنت الدول المنضوية تحتها من الإمساك بزمام الأمور في ما يتعلق بحجم الإنتاج النفطي. وقد تميّزت

هذه الفترة بأزمتين أساسيتين: الأولى تمثّلت في الحظر النفطي الذي فرضته المنظمة عام 1973 على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي ساندت إسرائيل آنذاك في حربها مع الدول العربية. والثانية في الثورة الإيرانية عام 1979، التي أدت إلى توقف بعض الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ليصل إلى 40 دولاراً للبرميل.

- عقد الثمانينات: شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً في مطلع عقد الثمانينات ما لبثت أن تراجعت بشكل حاد في عام 1986، وقد اعتبرت آنذاك الأزمة النفطية الثالثة. ففي شهر مارس 1982 تم تحديد أول سقف للإنتاج من طرف منظمة أوبك، لم تلتزم به الدول الأعضاء كاملاً. وفي عام 1984 تم تقليص نصيب كل دولة منتجة من دول أوبك. وفي عام 1988 بدأت تشعر دول منظمة أوبك بضرورة أخذ موقف جماعي من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار.

- عقد التسعينات: شهد هذا العقد الأزمة النفطية الرابعة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط نزاعات عديدة أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد مما حدا بالمنظمة إلى رفع سقف الإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار أزمة دول شرق آسيا، مما نجم عنه انهيار الأسعار في عام 1998.

3. آلية أوبك لضبط الأسعار:

بعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986 و 1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق. وقد كان للدول الصناعية دوراً ملحوظاً لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة أوبك في رسم السياسة النفطية. وقد أدى ذلك إلى فشل آلية السوق وتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، ثم ارتفاعها إلى مستويات قياسية نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، إنعكس سلباً على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة النامية على حدٍ سواء.

ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط. إلا أن منظمة أوبك أدركت بأن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص، آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه بالتالي على مستوى الطلب. وبرز أيضاً عامل أساسي هو أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في أوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة التي تمتلك ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من النفط. ومن بين مجموعة هذه الدول غير الأعضاء في أوبك مثلاً النرويج (ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية) وكذلك المكسيك وأنغولا.

واستناداً إلى هذه المعطيات أقرَّت منظمة أوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط تقضي بخفض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يومياً إذا ما بقي سعر سلة نفوط أوبك[1] أقل من 22 دولاراً لمدة عشرة أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولاراً لبرميل سلة نفوط أوبك طوال 20 يوماً متصلة.

لم تتضمن إتفاقية التجارة العالمية مبادئ صريحة في ما يتعلق بالنفط، إلا أن هناك جملة مبادئ وإرشادات في العديد من الإتفاقيات يمكن الاستفادة منها في ما يخص.

وعلى الرغم من أهمية هذه الآلية وتحقيق بعض الالتزام بها، إلا أن منظمة أوبك وجدت نفسها أمام قرارات صعبة ومعضلة تحقيق استقرار في الأسعار يكون عادلاً لطرفي الإنتاج والاستهلاك. فالركود الاقتصادي في العالم يؤدي إلى انخفاض الطلب وتراجع الأسعار ومن البديهي أن يقابل بتخفيض إنتاج النفط الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، هذا فضلاً عن احتمال عدم التزام جميع الدول الأعضاء في أوبك بسقف الإنتاج حيث أن بعضها بحاجة إلى الإيرادات المالية الناجمة عن إنتاج النفط لمواجهة الاختلالات المالية في موازينها الداخلية والخارجية. وهنا لجأت منظمة أوبك إلى التنسيق مع الدول غير الأعضاء في المنظمة، ذلك لما فيه مصلحة للاقتصاد العالمي.

تاسعاً: النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية

تتضمن إتفاقية منظمة التجارة العالمية مبادئ صريحة تتتعلق بالعديد من القطاعات والسلع. ولكنها تبدو غير واضحة في ما خصّ البعض الأخر والتي يقع النفط الخام من ضمنها. ويبدو أن عدم تطرق إتفاقية منظمة التجارة صراحة إلى موضوع تجارة النفط الخام قد دفع بالعديد من الدول ولاسيما النفطية منها إلى الاعتقاد بأن تجارة النفط الخام مستثناة من قواعد نظام التجارة العالمي الجديد، على اعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية لها ظروفها الخاصة.

وما يميّز سلعة النفط الخام عن غيرها من السلع في التجارة الدولية هو أن النفط الخام يعتبر "سلعة مطلوبة من المستورد" كونها أحد أهم عوامل الإنتاج، مما جعلها في أغلب الأسواق المستوردة غير خاضعة لرسوم جمركية، وإن وجدت فهي قليلة من حيث اعتبارها "عائقاً تجارياً" أمام الدول المصدرة، كما أنها في الغالب لا تخضع إلى قيود غير جمركية كفرض حصص على الاستيراد مثلاً، بل أن الدول المصدرة من ناحيتها هي من يقوم بفرض تقييد ذاتي على كمية الإنتاج والتصدير للحفاظ على مستوى معين ومقبول من الأسعار، وهذه النقطة بالذات قد تكون محل نقد واحتجاج من الدول المستوردة في إطار قواعد حرية التجارة. وقد أثّرت تلك الطبيعة الخاصة على عدم الاهتمام بطلب (تثبيت) التعرفة الجمركية بصفة خاصة للنفط الخام أو وجود طلبات بإزالة القيود غير التعريفية عليه، حيث تكاد تكون غير واردة بما يتفق مع أهم أهداف (الجات).

والجدير ذكره بأن عضوية الدول المنتجة والمصدرة للنفط عند توقيع اتفاقية الجات عام 1947 لم تكن تتعدى أربع أو خمس دول، في حين تزايدت هذه العضوية في أعقاب الانتهاء من مفاوضات أورجواي وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية. ومع انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية حديثاً، تكون كافة دول مجلس التعاون الخليجي قد استكملت عضويتها في المنظمة الدولية.

ورغم عدم شمول إتفاقيات منظمة التجارة العالمية إتفاقية خاصة بتجارة النفط، إلا أن هناك جملة من المبادئ والإرشادات في العديد من الاتفاقيات التي يمكن الاستفادة منها في تحديد علاقة إتفاقية المنظمة بالقطاع النفطي. ومن تلك الاتفاقيات والمبادئ ما يلي:

- إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وفي مقدمتها هدف تنمية التجارة الدولية، ومراعاة تحقيق مصالح الأطراف المختلفة لأعضاء المنظمة.
- المبادئ الأساسية الواردة في إتفاقية الجات لعام 1994، التي تشير إلى حق الدول المصدرة في المحافظة على الموارد الطبيعية الناضبة، وهو ما (قد) يفسّر حق دول أوبك في فرض قيود على كل من مستوى الإنتاج والتصدير من النفط الخام.
- أحد المبادئ الأساسية للجات هو حظر "التسعير المزدوج" الذي لا يخضع لعوامل السوق، حيث أن القاعدة هي عدم خفض الأسعار المحلية و/ أو زيادة الأسعار للأسواق الخارجية. ولكن من غير الواضح مدى تطبيق هذا المبدأ صراحة على منتجات الموارد الطبيعية ومن بينها النفط. وقد تدعو قضية "التسعير المزدوج" بعض الأطراف إلى إثارة علاقة توريد المادة الخام للتصنيع بأسعار أقل من الأسعار المحلية، بما يتناقض مع قواعد الدعم. كما أن سياسات الشركات النفطية في تسعير منتجاتها قد تواجه بدعاوى الإغراق إذا ما اتخذت قراراً بتخفيض أسعار المنتجات التي تباع في الأسواق المحلية، أو زيادة الأسعار عند التصدير خاصة بالنسبة للمنتجات البتروكيماوية.
- ترتبط إتفاقية الحواجز الفنية للتجارة بمدى اعتماد المواصفات والمقاييس للمنتجات البترولية بما يتماشى مع مبدأ عدم التمييز والمعاملة الوطنية، وكذلك ضرورة إتساق هذه المواصفات والمعايير مع تلك السائدة في أسواق التصدير. كما تتضمن ضرورة تبادل المعلومات من خلال المراكز الوطنية للمواصفات والمقاييس.
- تغطي إتفاقية التجارة في الخدمات GATS كافة أنواع الخدمات القابلة للتجارة الدولية ذات العلاقة بالنفط ومنها: الاستشارات الإدارية والاقتصادية والفنية وخدمات عمليات التنقيب والاستكشاف والاستخراج، وخدمات عمليات النقل الخارجي والداخلي بوسائله المختلفة وعمليات توزيع النفط ومنتجاته.
- تعتبر إتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS مجالاً آخر جديداً في علاقة النفط ومنتجاته بقواعد التجارة الدولية، حيث أن مضمون الاتفاقية يتعدى العلاقات التجارية وبراءات الاختراع إلى كافة حقوق الملكية الفكرية في منتجات النفط والمنتجات البتروكيماوية.
- تتضمن الوثيقة الختامية لأعمال جولة أورغواي تفاهماً بتسوية المنازعات التي استحدثت قواعد لتلافي سلبيات وعيوب النظام السابق الذي كان قائماً منذ عام

1947. وقد تمثلت أول قضية معروضة على جهاز تسوية المنازعات في شكوى فنزويلا ضد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تضرر فنزويلا بفعل المعايير الأمريكية لحماية البيئة ضد الجازولين المستورد دون تطبيق ذلك على منتجات الجازولين المحلية الأمريكية، وقد تم الحكم لصالح فنزويلا وترتب عليه إلغاء هذه المعايير.

- تجرى منذ فترة مناقشات مستمرة في إطار موضوع التجارة والبيئة، وتتضمن بحث علاقة اتفاقات التجارة الدولية باتفاقيات البيئة وغيرها من الموضوعات التي تؤثر على استخراج النفط، وتصنيفه، وتأثيره على البيئة في مراحله الإنتاجية المختلفة، والتسويق، والاستهلاك، والتخلص من المنتج بعد الاستعمال.

عاشراً: خلاصة

إستعرضت هذه الدراسة موضوعاً يعتبر من أبرز المواضيع الاقتصادية وهو أسواق النفط العالمية، وذلك نظراً للأهمية التي تشكلها سلعة النفط على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويشكل النفط إحدى سمات الحضارة في القرن العشرين حيث تأتي أهميته الاستراتيجية من كونه مصدراً أساسياً للطاقة ومادة أولية في العديد من فروع الصناعات وسلعة هامة في التجارة الدولية. وقد عرف النفط تجارياً في أواسط القرن التاسع عشر وتطور منذ ذلك الحين بشكل كبير، حيث تمت العديد من الاستكشافات في كثير من دول العالم.

تستحوذ دول الشرق الأوسط على الحصة الكبرى من إحتياطيات النفط المثبت في العالم والبالغة حوالي 57% من جملة الاحتياطيات العالمية، ومن حيث الإنتاج أيضاً فإن دول الشرق الأوسط تتصدر الإنتاج العالمي بحصة تبلغ حوالي 29% من إجمالي الإنتاج العالمي. أما من حيث الاستهلاك فتعتبر الدول الصناعية المستهلك الأكبر للنفط في العالم، حيث تبلغ حصتها حوالي 60%، تأتي في طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم أهمية سلعة النفط في الأسواق والاقتصادات العالمية، إلا أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تبدو غير واضحة في ما يخص النفط، حيث لم تشملها اتفاقيات المنظمة، ولكن هناك جملة من المبادئ والإرشادات في العديد من الاتفاقيات التي يمكن الاستفادة منها في تحديد علاقة إتفاقيات المنظمة بالقطاع النفطي.

الهوامش

(1) تتكون سلة أوبك من النفوط الخام التالية : خام صحارى الجزائري، منياس الأندونيسي، بوني الخفيف النيجيري، الخام العربي الخفيف السعودي، تياخوانا الفنزويلي، البصرة الخفيف العراقي، خام التصدير الكويتي، السدر الليبي، الخام البحري القطري، المربان الإماراتي، الخام الثقيل الإيراني.

المراجع العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، (2001)، "النفط الخام ومفاوضات قطاع الطاقة في إطار منظمة التجارة العالمية"، أوراق موجزة (20)، الاسكوا، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

الكواز، أحمد (2004)، النظام الجديد للتجارة العالمية، سلسلة جسر التنمية، العدد (36)، ديسمبر 2004، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

روناليكا، اليساندو (1987)، "سوق النفط الدولية: احتكار قلة ثلاثي"، ترجمة: عباس المجرن، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، دولة الكويت.

عبدالوهاب، عبدالمنعم وآخرون (1981)، "جغرافية النفط والطاقة"، وزارة التعليم والبحث العلمي، الجمهورية العراقية.

طاهر، جميل (1996)، "برنامج اقتصاديات النفط ومشتقاته في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

عبدالله، حسين (1998)، "اثر الجات على النفط العربي"، بحث قدّم في المؤتمر العلمي الخامس، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، القاهرة 14-15 نوفمبر 1998، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (1986)، "معلومات أساسية عن صناعة النفط، الأوابك، دولة الكويت.

المراجع الأجنبية

International Energy Agency (2005), World Energy Outlook, IEA, Paris, France.

UNCTAD (2005), World Investment Report, Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, UN, New York.

Shihab-Eldin, A., Hamel, M., Brennand, G. (2004), “Oil Outlook to 2025”, OPEC, Vienna.

International Monetary Fund (2005), “Oil Market Developments and Issues”, IMF, Washington D.C.

www.IEA.org.

www.EIA.DOE.gov.

www.OPEC.org.

www.OAPECORG.org.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

جسر التنمية

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	**أ. حسّان خضر**	**السابع والخمسون**
العدد المقبل		
تحليل البطالة	**د. بلقاسم العباس**	**الثامن والخمسون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm